

ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهر بينا ، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، فإذا قلت : زيد طويل ، وعمر وقصير ، لم يصلح مكانه يطول ويقصر ، وإنما تقول : يطول ويقصر — إذا كان الحديث عن شيء يزيد وينمو ، كالشجر ، والنبات ، والصبى ، ونحو ذلك ، مما يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر ، فأما وأنت تحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر طوله ولم يكن ثم تزايد وتجدد ، فلا يصلح فيه إلا الاسم •

وإذا ثبت الفرق بين الشيتين في مواضع كثيرة وظهر الأمر بأن ترى أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه ، وجب أن تقضى بثبوت الفرق حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر ، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره ، كما هو العبرة في حمل الخفى على الجلى •

وينعكس لك هذا الحكم — أعنى أنك كما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه ، كذلك تجد الفعل يقع ثم لا يصلح الاسم مكانه ، ولا يؤدي ما كان يؤديه ، فمن البين في ذلك قول الأعشى :

لعمري لقد لاحت عيون كثيرة إلى ضوء نارٍ في البفَاع تَحَرَّقُ
تُشَبُّ لِقُرُورِينَ يَضْطَلِيَانَهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمَحْلَقُ (٣٦)

معلوم أنه لو قيل : (إلى ضوءنا متحرقة) لنبا عنه الطبع ، وأنكرته النفس ، ثم لا يكون ذاك النبوء ، وذاك الانكار من أجل القافية ، وأنها تفسد به ، بل من جهة أنه لا يشبه الغرض ، ولا يليق بالحال ، وكذلك قوله :

(٣٦) لاح : ملح ، البفَاع : المشرف من الأرض والجبل ، المقرور : من أصيب بالقر والبرد ، اصطلى النار : استدفأ بها .